

شروط الصيغة والولي والشاهدين [4]

لبيب نجيب

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى اله واصحابه الطيبين

الطاهرين اما بعد فقد تقدم الكلام على الشروط المتعلقة بالزوج والزوجة - [00:00:04](#)

ونشرع باذن الله تعالى في الكلام على الشروط المتعلقة بالصيغة فيصير في صيغة النكاح يشترط في الايجاب ان يكون بلفظ الزواج او بلفظ النكاح فيقول الولي زوجتك او انكحتك ولا يصح بغير هذين اللفظين فلا يصح بلفظ ملكتك ابنتي او وهبتك اياها او نحوهما - [00:00:24](#)

فعقد النكاح له الفاظ تخصه وهما لفظ الزواج ولفظ النكاح واما القبول فيصح ان يقول الزوج قبلت نكاحها او رضيت زواجها او تزوجتها او نحو ذلك ويشترط ان يكون الايجاب من الولي - [00:01:00](#)

او وكيله ويشترط ان يكون القبول من الزوج او وكيله كما يشترط بآرك الله فيكم الا يوجد فاصل بين الايجاب والقبول فلو فصل بين الايجاب او لو فصل بين الايجاب والقبول بكلام اجنبي لا يتعلق بالنكاح فان - [00:01:26](#)

النكاح لا ينعقد كما يشترط في الصيغة ان تكون منجزة فلا يصح ان تكون الصيغة معلقة. كان يقول ان حصل كذا وكذا فقد زوجتك ابنتي ومن الشروط ايضا ان يكون - [00:01:58](#)

عقد النكاح بلفظ يسمع كل واحد من العاقلين الاخر ان يكون بلفظ يسمع كل واحد من العاقلين الاخر وايضا يسمعه الشاهدان. يسمعه الشاهدان اي يسمع كل واحد من الشاهدين لجميع اللفظ المعتبر ان يسمع كل واحد من الشاهدين جميع اللفظ المعتبر - [00:02:19](#) هذا ما يتعلق بالشروط التي تكون للصيغة واما الولي فيشترط في الولي الشرط الاول ان يكون مكلفا اي ان يكون بالغاً وان يكون عاقلاً كما يشترط في الولي الذكورة - [00:02:49](#)

فالمرأة لا تزوج المرأة ويشترط ايضا في الولي الحرية فالعبد لا يزوج فالعبد لا يزوج اذ ان الرقة من موانع الولاية ويشترط ايضا في الولي عدم الفسق اي يشترط في الولي ان يكون عدلاً - [00:03:10](#)

فالفاسق لا يلي النكاح. هذا معتمد المذهب. وان اختار بعض فقهاء الشافعية رحمهم الله تعالى صحة ولاية الفاسق بتفاصيل تذكر في كتب الفقه لكن المعتمد في المذهب ان الفاسق لا تصح ولايته للنكاح - [00:03:34](#)

وايضاً يشترط في الولي ان يكون رشيداً. فالمحجور عليه بسفه لا تصح ولايته في النكاح ومن الشروط ايضا التوافق في الدين بين الولي والزوجة فلا يصح ان يزوج امرأة مسلمة - [00:04:04](#)

وليها الا اذا كان مسلماً فيشترط الاسلام في الولي اذا كانت الزوجة مسلمة. يشترط الاسلام في الوليد اذا كانت الزوجة مسلمة وايضا من الشروط الاختيار فلا يصح النكاح اذا اكره الولي على النكاح - [00:04:29](#)

ومن الشروط ايضا عدم الاحرام فالولي اذا كان محرماً بنسك بحج او عمرة فلا يصح ان يعقد النكاح حال احرامه كذلك لو قال الولي انا محرم لكن ساوكل غيري ليكون آآ هو الذي يعقد النكاح لابنتي او لاختي - [00:04:50](#)

او نحوهما اي لموليتي فنقول لا يصح ايضا هذا. فلا يصح ان يكون الولي اه محرماً ولا يصح النكاح اذا عقده وكيله حال كونه حال كونه محرماً وايضا من الشروط الا يكون نظر الولي مختلاً بهرم - [00:05:16](#)

او لخبيل والمراد بالخبيل فساد في العقل الفقهاء رحمهم الله تعالى بينوا ان اسباب الولاية عند فقهاء الشافعية اربعة وهي الابوة والجدود الابوة والجدود هذا السبب الاول من اسباب الولاية - [00:05:43](#)

والسبب الثاني العصوبة فالأخوة مثلا والسبب الثالث الولاء والسبب الرابع السلطنة أي الحاكم. الولاء أي المعتقد والسبب الرابع السلطنة أي الحاكم هذه الأربعة هي أسباب الولاية الأبوة والجدود فالأبن ليس له ولاية في تزويج أمه فلا يكون الأبن وليا في نكاح أمه -
[00:06:09](#)

لكن الأب والجد هذا السبب الأول الأبوة والجدودة والسبب الثاني العصوبة كالأخوة وإبناء الأخوة والأعمام وإبناء الأعمام. والسبب الثالث بآرك الله أو فيكم الولاء والسبب الرابع السلطنة أي الحاكم أو نائبه - [00:06:44](#)

فهذه الشروط المتعلقة بالولي وعددها عشر شروط إذا جعلنا العدالة شرطا إذا جعلنا العدالة شرطا وجعلنا الرشد شرطا وهنا في الحقيقة ضم هذين الشرطين في مربع واحد والأول أن يكون أن تكون العدالة شرطا مستقلا وأن يكون الرشد شرطا مستقلا -
[00:07:09](#)

ضد العدالة الفسق بل وقف الفاسق لا يصح أن يكون وليا في النكاح وضد آ الرشد السفه. فالسفيه لا يصح أن يكون وليا في النية هذه الشروط بآرك الله فيكم التي تتعلق بالولي - [00:07:39](#)

وأما الشاهدان فيشرط في الشاهدين الإسلام فلا يصح أن يكون أن يكون شاهد النكاح كافرين. كذلك يشترط فيهما العدالة. ولو كانا مستوري العدالة ومستور العدالة هو الذي لا يعرف له مفسر - [00:08:02](#)

وأن لم يزكى لا يعرف له مفسر وأن لم يزكى. إذا الشرط الأول الإسلام والشرط الثاني العدالة والشرط الثالث الحرية فلا تصح شهادة العبد على النكاح. والشرط الرابع الذكورة فلا تصح شهادة النساء على النكاح - [00:08:26](#)

والشرط الخامس البلوغ والشرط السادس العقل أي التكليف وأيضا الشرط السابع أن يكون ناطقين والشرط الثامن أن يكون سميعين. والشرط التاسع أن يكونا بصيرين. فيشرط فيهما النطق ويشترط فيهما السمع ويشترط فيهما أيضا - [00:08:48](#)

البصر والشرط العاشر عدم التعيين للولاية. عدم التعيين للولاية. ومعنى ذلك لو أن الأب مثلا عنده أمة ابنته يريد أن يزوج ابنته فوكل غيره لعقد النكاح ليكون الولي بالوكالة وجعل نفسه شاهدا. هذا لا يصح. لأن الأب حينئذ قد تعين - [00:09:16](#)

قد تعين للولاية. فإذا تعين مثلا الأب للولاية فلا يصح أن يوكل غيره ليكون وليا ويكون هو شاهدا هذا لا يصح. ولذلك قال الفقهاء رحمهم الله تعالى أن من شروط الشاهد عدم - [00:09:53](#)

تعيين للولاية. أيضا يضاف على هذه الشروط شرط آخر وهو الشرط الأخير أن يكون الشاهدان عالمين بلغة العقد. فإذا كان العقد باللغة العربية أن يكونا عالمين باللغة العربية. وإذا كان - [00:10:13](#)

العقد بلغة أخرى أعجمية غير العربية أن يكون عالمين بتلك اللغة حتى يعرف ما الذي تم العقد عليه؟ إذا بآرك الله فيكم هذا ما يتعلق بشروط الصيغة وبشروط الولي وبشروط الشاهدين أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا للعلم النافع والعمل الصالح. والله أعلم - [00:10:34](#)

صلى الله وسلم وبآرك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته - [00:11:04](#)